العرب
الأحد 2019/11/24
السنة 42 العدد 11538

لبنان «ساحة» إيرانية أم لا؟

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ثمة حاجة إلى تبسيط للأمور في لبنان وذلك تلافيا لإضاعة المزيد من الوقت. لا يعمل الوقت لمصلحة لبنان في ضوء الخطورة التي تشكّلها الأزمة الاقتصادية. من هذا المنطلق، يبدو من المفيد ملاحظة أن النظام المصرفي اللبناني، الذي كان خط الدفاع الأوّل عن لبنان ودوره واقتصاده، فقد مقوماته بعد الإجراءات الأخيرة المتخذة والتي حدت من قدرة المواطن على استعادة أمواله الموجودة في المصارف ساعة يشاء وبالطريقة التي يشاء، أي بتحويلها إلى مكان آخر في حال كان ذلك في مصلحته. من هو المواطن العربي أو الأجنبي وحتّى اللبناني الذي سيجازف بعد اليوم بإيداع أمواله في أحد المصارف اللبنانية في لبنان، أي في مكان كان في الماضي ملاذا آمنا للفقير والغنيّ في آن؟

الثورة ما زالت في حاجة إلى كتابة لائحة مطالب واضحة ومعقولة. هناك بصيص أمل في نهاية النفق المظلم في حال الاقتناع بحكومة تضمّ اختصاصيين يعالجون الوضع الاقتصادي مستعينين بأصدقاء لبنان في العالم

هناك علّة من علل وجود لبنان لم تعد موجودة في ضوء الضربة التي تلقاها النظام المصرفي مع فرض القيود على تحريك الأموال المودعة في المصارف. يكشف ذلك عمق الأزمة التي يمرّ فيها البلد، وهي أزمة يبدو واضحا أنّ خطابا من النوع الذي ألقاه رئيس الجمهورية ميشال عون عشية الذكرى الـ76 للاستقلال تجاهلها كلّيا. فضلا عن ذلك، أثبت الخطاب عجزا عن فهم تعقيدات المرحلة وضرورة الانتقال في التفكير إلى درجة أعلى، أي إلى التفكير في ما إذا كان هناك مجال للبحث عن مخرج من الأزمة المستفحلة بعيدا عن عقد الماضي، بما في ذلك عقدة رفيق الحريري التي تتحكّم بكلّ شخص ينتمي إلى "التيّار الوطني الحر" الذي بات يرأسه جبران باسيل.

تميّز خطاب رئيس الجمهورية بتجاهل الأسباب التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية، على الرغم من تركيزه على الفساد. الكلام عن الفساد ليس في محلّه. هذا يعود إلى سبب في غاية البساطة. يتمثّل هذا السبب في أنّ الفساد صار ظاهرة عامة في البلد وذلك منذ تكريس نظام المحاصصة الذي يعمل بغطاء من "حزب الله" الذي لا يهمّه سوى أن يكون لبنان ورقة إيرانية لا أكثر. هذا هو العنصر الأهمّ الذي تجاهله رئيس الجمهورية في خطاب الاستقلال. إنّه تجاهل يؤكّد كلّ المخاوف المبنية على أن العهد القائم منذ الواحد والثلاثين من تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام 2016، تاريخ انتخاب ميشال عون رئيسا للجمهورية هو "عهد حزب الله" لا أكثر.

لا يمكن لعهد من هذا النوع أن يدافع عن مصالح لبنان واللبنانيين. مثل هذا العهد الذي يرفض استيعاب معنى الثورة الشعبية التي اندلعت في السابع عشر من تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي وأبعادها لا يستطيع إيجاد أي حلّ لأيّ مشكلة. في النهاية، كيف يمكن لعهد تسلّم أشخاص ينتمون إليه وزارة الطاقة منذ العام 2008، تبرير وضع الكهرباء في لبنان؟ يكلّف هذا القطاع الدولة اللبنانية ملياري دولار في السنة ويمكن لإصلاحه سدّ قسم من العجز اللبناني. هل من فساد أكبر من فساد الكهرباء؟ ثمة من سيقول إن هناك قطاعات أخرى انتشر فيها الفساد، لكنّ الواقع الذي لا يمكن تجاهله في أيّ وقت أن "التيار العوني" يسيطر على قطاع الكهرباء منذ ما يزيد على عشر سنوات يعمل بغطاء من "حزب الله" الذي لا يهمّه ما الذي يمكن أن يحلّ بلبنان ما دام البلد "ساحة" إيرانية.

لبنان "ساحة" إيرانية أم لا؟ هذا هو السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه الآن. هذا هو السؤال الذي لم يجب عنه رئيس الجمهورية في خطاب الاستقلال الذي تجاهل كون اللبنانيين يعرفون جيّدا ما الذي يريدونه. إنّهم يريدون الانتهاء من "عهد حزب اللّه" الذي جلب العقوبات الأميركية على المصارف اللبنانية والذي عزل لبنان عن محيطه العربي.

يحتاج لبنان من أجل الخروج من أزمته إلى معجزة. مؤسف أنّ ليس في الإمكان الرهان على العهد الحالي لتحقيق المعجزة لسببين على الأقلّ، أولهما أن ليس هناك من يمتلك شجاعة التفكير مليّا في العلاقة بين الأزمة الاقتصادية من جهة وهيمنة "حزب الله" على القرار اللبناني، بما في ذلك اختيار من يكون رئيس الجمهورية وكيف تشكّل الحكومة من جهة أخرى. أمّا السبب الثاني، الذي يجعل المعجزة مع وجود هذا العهد مستحيلة، فهو عائد إلى أنّه لا يمكن الفصل بأيّ شكل بين تركيبة العهد و"حزب الله".

بكلام آخر، لم يصل "حزب الله" إلى ما وصل إليه في لبنان، بعد الواحد والثلاثين من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2016 كي يعود إلى خلف ويقبل بحكومة تضمّ وزراء اختصاصيين برئاسة سعد الحريري أو بشخصية تتمتّع بمزاياه. لا يوجد، إلى إشعار آخر بديل من الحريري بين السنّة عندما يتعلّق الأمر بفتح قنوات عربية أو بإجراء حوار مثمر مع الإدارة الأميركية وكبار المسؤولين الأوروبيين المهتمّين بالوضع اللبناني. أكثر من ذلك، لا وجود لأيّ استعداد أميركي أو عربي، والمعني بكلمة العربي الدول الفاعلة التي تستطيع مساعدة لبنان، للتعاطي مع حكومة لبنانية تضمّ وزراء لـ"حزب الله".

لا يستطيع عاقل تجاهل أنّ "حزب الله" موجود في لبنان. لكنّ هذا العاقل لا يستطيع أيضا تجاهل أنّ الاقتصاد اللبناني يهمّ كلّ اللبنانيين وان الودائع التي في المصارف هي لكلّ اللبنانيين، بما في ذلك أبناء الطائفة الشيعية التي يدّعي "حزب الله" أنّه وضع يده عليها. في حال تعرّض القطاع المصرفي لأيّ سوء، لن يكون هناك تمييز بين لبناني وآخر بغضّ النظر عن الطائفة التي ينتمي إليها هذا اللبناني.

تعود صعوبة الوضع اللبناني إلى أن "عهد حزب الله" لا يستطيع الانقلاب على نفسه. تحتاج المعجزة إلى رجال وسياسيين من نوع آخر، رجال يتعاطون مع الوضع ببرودة وموضوعية وتجرّد بعيدا عن أوهام من نوع أن الغاز والنفط اللبنانيين سيستخرجان غدا. يقول الذين لديهم خبرة في مجال النفط والغاز إنه لا غاز سيظهر قبل السنة 2029... في أحسن الأحوال.

يتجه لبنان إلى كارثة، على الرغم من الآمال الكبيرة التي أثارتها الثورة الشعبية، وهي ثورة ما زالت في حاجة إلى كتابة لائحة مطالب واضحة ومعقولة. هناك بصيص أمل في نهاية النفق المظلم في حال الاقتناع بحكومة تضمّ اختصاصيين يعالجون الوضع الاقتصادي مستعينين بأصدقاء لبنان في العالم. هؤلاء الأصدقاء لا يمكنهم التعاطي مع بلد فيه حكومة تضمّ وزراء من "حزب الله". هذا كلّ ما في الأمر. هل يمكن لـ"عهد حزب الله" الانقلاب على نفسه والاقتناع بهذه المعادلة التي من دونها لا وجود لفسحة أمل أمام لبنان؟

أبعاد «انتفاضة البنزين» في إيران وآفاقها

د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

اندلعت منذ أسبوع "انتفاضة البنزين" في إيران بسبب قرار رفع سعر الوقود الذي كان الشرارة لتأجيج الغضب الشعبي وتعميق الهوة بين النظام القائم منذ أربعة عقود وبين مكونات الشعب الإيراني وغالبية طبقاته الاجتماعية، وعلى امتداد كبير من جغرافيا البلاد. لكن قائد العمليات في الباسيج (منظمة التعبئة الشعبية للحرس الثوري الإيراني) العميد سالار أبنوش يصر على اعتبار الاحتجاجات بمثابة "حرب عالمية شعواء ضد النظام والثورة".

وهكذا عبر الإنكار والقمع المفرط تحت عنوان التصدي للمتآمرين، تحاول دوائر الحكم إخماد الانتفاضة وهي الأوسع والأعمق بالقياس لاحتجاجات إيران منذ عقد من الزمن. مع قطع الإنترنت تسعى السلطات بكل قواها لوضع حد لموجات الاعتراض والانتفاض، خاصة أن المشروع الإيراني "الإقليمي الإمبراطوري" اهتز أخيرا من بغداد إلى بيروت في موازاة الأزمة البنيوية للمنظومة الحاكمة في طهران.

ويبدو الصراع مفتوحاً ما بين الرهان على إنهاء الانتفاضات أو احتوائها، وتصميم مكونات شعب إيران وشعوب "دائرة النفوذ الإيراني" على أولوياتها الوطنية واستعادة دولها وإعادة بنائها.

في مقاربته للتاريخ ولعلم العمران الاجتماعي، اعتبر ابن خلدون أن "للدولة أعمارا طبيعية كما للأشخاص" وينطبق ذلك على الأنظمة السياسية وأدوارها. وغالبا ما تكون الأنظمة الشمولية قصيرة العمر بالقياس للأنظمة الديمقراطية.

فالنظام النازي لم يصمد إلا اثني عشر عاماً والنظام الشيوعي في الاتحاد السوفييتي سقط على عتبة السنة السبعين لقيامه.

والأرجح أننا سنكون خلال الحقبة القادمة أمام منعطف مصيري في تاريخ نظام الولي الفقيه الذي أرساه الإمام الخميني. وسيحاول القيّمون عليه السعي لإنقاذه عبر إخضاع الداخل و"تعبئته" والرد على التحديات الخارجية بالرغم من إشارات قرب انتهاء صلاحية هذا النظام.

لكن في مقارنة ميدانية سوسيولوجية للانتفاضات التي تهز إيران منذ عشر سنوات، يلاحظ جان بيار بيران، الكاتب والصحافي الفرنسي الخبير بالشأن الإيراني أنه في "الثورة الخضراء" في العام 2009 للاحتجاج على تزوير انتخابات التمديد لأحمدي نجاد، شاركت الطبقة الوسطى في بعض المدن الكبرى، أما في انتفاضة 2017 – 2018 فقد شاركت الطبقات الشعبية من دون الطبقة الوسطى وفي مدن صغيرة والقليل من المدن الكبرى.

أما "انتفاضة البنزين" في نوفمبر 2019 التي شملت مئة وأربعين مدينة حسب أوساط المحتجين ومئة مدينة حسب السلطات، فقد شاركت بها الطبقتان الشعبية والمتوسطة والطلاب وكانت مسرحها مدن كبرى ومتوسطة وصغيرة ولم تقتصر على مناطق القوميات من العرب والأكراد والبلوش، بل وصلت إلى شيراز عاصمة محافظة فارس وطهران وغيرها.

من ناحية التسلسل الزمني لتطور الوضع، أدت العقوبات الأميركية وقرار عدم تمديد السماح بالتعامل النفطي مع طهران بدءا من مايو الماضي، إلى مشاكل كبيرة في الموازنة وارتفاع التضخم والأسعار وزيادة البطالة. في 16 أكتوبر الماضي دعا الرئيس حسن روحاني إلى إجراء استفتاء شعبي عام لـ"تحديد مسار السياسات العامة للبلاد".

ويومها قالها روحاني من دون مواربة "إنه لا يتعين على إيران أن تنأى بنفسها عن العالم الخارجي ويجب عليها أن تأخذ في الاعتبار حقائق القرن الحادي والعشرين". وهذا كان يعني عملياً اعترافه بتأثير العقوبات الأميركية ودعوة مبطنة لقبول عرض التفاوض مع إدارة ترامب.

لكن تلك القراءة سقطت أمام مبدأ "الاقتصاد المقاوم" وسياسة المرشد، الذي لا يريد بتاتا العودة إلى المفاوضات مع الولايات المتحدة والصمود حتى موعد الانتخابات الرئاسية القادمة في واشنطن.

وبالفعل كان روحاني يستشعر خطورة الوضع وصعوبة مهمته لأن إيران كانت تتمكن من بيع النفط والاستمرار في "مشروعها الثوري" بالرغم من "الفيلم الهوليوودي الطويل من التجاذب بين واشنطن وطهران".

أما اليوم، فهي لا تبيع إلا كمية تقارب 200 ألف برميل يوميا فقط بعد أن كانت تبيع قبل العقوبات 2.3 مليون برميل. لذلك اعترف الرئيس روحاني في 12 نوفمبر "إنه من الصعوبة بمكان إدارة شؤون البلاد في ظل هذه العقوبات".

وأعلن روحاني بعدها أنه سيصدر قرارات بزيادة الضرائب على المواطنين ورفع أسعار البنزين وباقي المحروقات، لتعويض عجز الموازنة. وتبعا لذلك صدر في 15 نوفمبر قرار رفع أسعار المحروقات بنسبة 300 بالمئة.

وبعد ساعات على ذلك خرجت المظاهرات تنديداً وغضباً ولا تزال مستمرة على إيقاعات مختلفة، بالرغم من ادعاء السلطات إحباطها في مهدها. وزاد الأمور تفاقماً تأييد المرشد خامنئي قرار الحكومة برفع أسعار البنزين وقوله "إنه لا يفهم في هذه الأمور الاقتصادية"، وبالتالي ترك الحكومة في مواجهة المجتمع.

في مواجهة الحجم غير المسبوق للانتفاضة وزخمها وسقوط العشرات من الضحايا، يمكن استنتاج بدء ظهور نتائج العقوبات الأميركية داخل إيران ومحورها، وأن طروحات الحكم في إيران بدأت تتساقط على محك الممارسة العملية

من هنا يصح التساؤل أنه في مواجهة "استراتيجية أقصى الضغوط والعقوبات" المتبعة من واشنطن، لماذا لم تتخذ القيادة الإيرانية خطوات احترازية واستباقية في مواجهة "كرة النار"؟ وفي هذا السياق، يقول نائب إيراني سابق إنه "كما في مواجهة انتفاضة 2017 – 2018، ربما تورطت بعض أجنحة النظام باستفزازات وعمليات إحراق مقرات وتخريب بشكل إرادي من أجل تبرير سحق الانتفاضة وتدميرها". وبغض النظر عن صحة هذا الافتراض أو هذه المعلومات عن تنظيم القمع، فإن قيام المحتجين بصب جام غضبهم على المرشد وهتاف بعضهم "الموت لخامنئي" يدل على فشل محاولة تحميل المسؤولية لروحاني.

كل ذلك يعني عدم قدرة النظام على تمرير لعبة توزيع الأدوار داخله، خاصة مع فقدان سيطرته على الفضاء العام، لأنه فقد منذ ديسمبر 2017 القدرة على امتصاص الغضب داخل مؤسساته وتذويبه لاحقا.

في مواجهة الحجم غير المسبوق للانتفاضة وزخمها وسقوط العشرات من الضحايا، يمكن استنتاج بدء ظهور نتائج العقوبات الأميركية داخل إيران ومحورها، وأن طروحات الحكم في إيران بدأت تتساقط على محك الممارسة العملية، إذ أن ذرائع "المشروعية" و"الثورة" و"الحق الإلهي والديني" لم تعد صالحة لإطعام الشعوب والتنمية والرخاء. وانقلب الأمر اليوم للدفاع عن المربعات الأخيرة تحت عنوان حماية الأمن القومي والتلويح بالحزام الناسف وتفجير الإقليم منعاً للسقوط ومن أجل تخويف وابتزاز الجوار والعالم، أو استدراج العروض مع الصين وروسيا وغيرهما.

أياً تكن خلاصات الانتفاضة الحالية في إيران، فإن الصورة تبدو قاتمة للمنظومة الحاكمة وأذرعها الإقليمية. ومع بداية عصر النهوض الوطني لم يعد هناك من أفق لمشروع العودة إلى الإمبراطوريات السالفة.